الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

29 April 1999
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/53/60، و A/53/62، A/53/69، و A/53/184)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/53/228 و A/53/398)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/53/373 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311)

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى الشروع في النظر في البندين ٩١ (ب) و (د) من جدول الأعمال. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين اقترحت إدراج المسائل المتعلقة بتمويل التنمية وتحسين سبل وصول البلدان النامية وخصوصا أقل البلدان نموا، إلى الأسواق، ضمن مجموعة البنود المعروضة على اللجنة.

٢ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم مجموعة البنود التي سيجري النظر فيها، وقال إن على اللجنة أن تركز عملها على أربعة مجالات رئيسية. الأول يتعلق بوضع التدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى التصدي للأزمة الاقتصادية المالية. وقد جاء في التقرير بشأن التدفقات المالية العالمية وأثرها على البلدان النامية التي تواجه مسألة التقلبات السريعة (A/53/398) أن توافقا جديدا قد برز بشأن سياسات الاقتصاد الكلي، يستند إلى الوعي المتنامي بالأخطار الملازمة للتدفقات الضخمة القصيرة الأجل لرؤوس الأموال وإلى أهمية التأكد من أن المبادئ التوجيهية والسياسات العامة تعبر عن الحالة الفعلية لكل بلد على حدة، وإلى ضرورة وضع سياسات الاقتصاد الكلي في سياق أهداف التنمية، بما فيها الأهداف الاجتماعية. وفي هذا الشـــأن، فإن تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٩٨ يتضمن مقترحات مفيدة بشأن التقلبات المالية. وعلاوة على ما سبق، فإن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ١٩٩٨ تتناول بالتحليل جذور الأزمة وتسعى إلى تحديد الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه التنمية.

٣ - وأردف قائلا إنه، فيما يخص المجال الثاني، ينبغي للجنة أن تنظر في المسائل طويلة الأجل، مثل النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية حيث تعد المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة إليها عنصرا مهما. وتقدم الوثيقة A/53/228 نهجا تحليلية بهذا الشأن إضافة إلى عدد من الاقتراحات فيما يخص خط سير العمل المقبل. وقال إنه بين سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٦، بلغت حالات النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية ٣٥ بليون دولار، بينما شهدت سنة ١٩٩٧ نقلا سلبيا لـ ٨ بلايين دولار. وحسب كل المؤشرات، من المتوقع أن تزداد الحالة سوءا في سنة ١٩٩٨. وهذا يمثل تراجعا حادا في تدفقات رأس المال الخاص ابتداء من أواسط سنة ١٩٩٧، ثم تفاقم ذلك بشدة اعتبارا من النصف الثاني لسنة ١٩٩٨، فلم تتضرر منه البلدان الواقعة في أزمة فحسب بل تضررت منه أيضا كافة البلدان النامية والاقتصادات السوقية الناشئة. وكما توضح الأرقام الواردة في الوثيقة A/53/228، تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية باطراد خلال التسعينات. ومع ذلك، فقد لاحت بعض علامات التحسن، مثل إعلان المملكة المتحدة الأخير عزمها على تحقيق زيادة كبيرة في برنامجها الخاص بالمعونة. وأعرب عن أمله في أن

تقتدي بلدان أخرى بهذا المثل، إذ أنه ينبغي أن يوضع في الحسبان أن توفير المساعدة الإنمائية طويلة الأجل يساوي في أهميته معالجة عدم الاستقرار المالي.

٤ - ومضى قائلا إن المجال الثالث يتعلق بالديون الخارجية وخاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وأشار إلى أن هذه المسألة تناولها التقرير بشأن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨ (A/53/373). وقال إنه ينبغي للجنة، في هذا الصدد، أن تركز انتباهها على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبطء الوتيرة التي تستطيع بها البلدان أن تستفيد منها. ففي الوقت الحالي، لم يستفد من هذه المبادرة سوى بلد واحد، ويبدو أن أربعة أو خمسة بلدان أخرى ستتمكن من الاستفادة منها في غضون السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة، رغم أن ٤١ بلدا تستوفي شروط الأهلية. وهذه المسألة تستحق النظر وقد وعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعمل على تأمين حصول هذه البلدان الـ ٤١ على المساعدة في أقرب أجل ممكن.

٥ - واختتم قائلا إنه ينبغي للجنة أن تنظر في الطريقة التي يتعين اتباعها فيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية. وأشار إلى أنه ستوضع تحت تصرف اللجنة قريبا وثيقتان بشأن هذا الموضوع. أولاهما تقرير يتضمن فهرسا للموضوعات والعناصر الأساسية المستمدة من الاستبيانات وبيانا بالمادة الببليوغرافية المستلمة. أما الوثيقة الثانية فهي تقرير عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ذلك الميدان. وفضلا عما سبق؛ تم إنشاء موقع في الشبكة العالمية بشأن هذا الموضوع.

٦ - **السيد رحمان** (رئيس مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك): قدم تقرير الأمين العام بشأن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨ (A/53/373)، وقال إن الديون أصبحت من جديد مشكلة حادة على جدول الأعمال الدولي. كما أن بطء عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتكرر الأزمات المالية التى تطال البلدان متوسطة الدخل عقب إدماجها السريع في الأسواق المالية العالمية يمثلان مصدر قلق للمجتمع الدولي. ورغم أن الإحصاءات تدل على أن مؤشرات الديون تحسنت خلال سنة ١٩٩٧ بالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه الاتجاهات العامة تخفي استمرار أخطار المديونية في عدد من البلدان الأفريقية. كذلك فإن هذه الإحصاءات لا تكشف عن مشكلات السيولة التي أفضت إلى أزمة الديون في بعض بلدان شرق آسيا في النصف الثاني من سنة ١٩٩٧.

٧ - واستطرد قائلا إن جوهر مشكلة الديون التي لم تجد طريقها إلى الحل قبل وقوع أزمة بلدان شرق آسيا يتمثل في أوضاع الديون التي لا يمكن أن تدوم بالنسبة لمجموعة البلدان الـ ٤١ المثقلة بالديون. فقد بلغ مجموع ديونها الخارجية ٢٤٥ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٦. ولا يزال عبء ديونها ثقيلا حيث أن نسبة الديون المتراكمة إلى الصادرات فاقت بكثير ٣٠٠ في المائة وأن نسبة هذه الديون إلى الناتج القومي الإجمالي بلغت ١٢٧ في المائة في سنة ١٩٩٦. وقد ظلت نسبة خدمة الدين لدى هذه البلدن دون مستوى عتبة الـ ٢٠ في المائة عموما، وهو مستوى ينذر بوجود صعوبة في خدمة الدين، ولكن ذلك نجم غالبا عن تراكم المتأخرات، الذي تحول إلى مشكلة قائمة بذاتها في بعض الحالات.

٨ - وواصل كلامه قائلا إن البلدان ذات الدخل المنخفض قد تضررت أيضا غاية الضرر من الأزمات المالية، وخاصـــة المكسيك وبعض بلدان أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٩٥ وعدة بلدان في شرق آسيا خلال سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وتلك الأزمات يمكن تمييزها عن أزمات المديونية التي عرفتها سنوات الثمانينات في أن الديون كان يتحملها في الغالب مقترضون في القطاع الخاص من دائنين في القطاع الخاص، وكان ذلك يشمل، في حالة المكسيك مجموعة متنوعة من حاملي السندات. وقد عولجت هذه الأزمات حتى الآن بمجموعات من مبالغ ضخمة للإفراج يقدمها صندوق النقد الدولي لتجنب وقوع البلدان المدينة الرئيسية في حالة تخلف عن الدفع.

٩ - وأضاف قائلا إن صندوق النقد الدولي يظل المحور الأساسي للنهج الدولية فيما يتعلق بحل مشكلة المديونية، سواء تم ذلك في إطار نادي باريس أو نادي لندن أو في نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو الصفقات التي جرت مؤخرا لإنقاذ البلدان ذات الدخل المتوسط من المديونية. وقال إن من غير المرجح أن تتغير هذه الحالة في المستقبل المنظور، ما دامت الأوساط الدائنة الدولية تعلق أهمية على الدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي في درء سلوك البلدان المدينة مسلك المجازفة المعنوية، ومساعدة البلدان المدينة على تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز جدارتها الائتمانية؛ وحشد التمويل اللازم الذي يتم غالبا بدعم من البلدان الدائنة الرئيسية ومساهمة منها. وقال إن هذا النهج قد يميل على نحو مفرط إلى التحكم بالبلدان المدينة وعدم إشراكها في تحديد هدفها المتعلق بتحمل الدين. وعلاوة على ما سبق، قد يتجشم القطاع الرسمي عبئا مفرطا في توفير المساعدة المالية للدائنين في القطاع الخاص دون أن يدخل هؤلاء على نحو كاف في ترتيب منصف لتقاسم الأعباء.

١٠ - واستطرد قائلا إنه في إطار كل من نادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يضع الدائنون بحزم قواعد وإجراءات عمليات تخفيف المديونية. وأشار إلى أن أشد الشروط صرامة هي شروط مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث تتطلب المبادرة عملية معقدة لتحليل القدرة على تحمل الدين كما يتطلب فترة طويلة من الأداء المؤكد المسبق. ومن المهم أن تطبق المعايير ونطاقات الأهداف بمرونة، مع مراعاة حالات المديونية المختلفة وتجنب خطر استبعاد البلدان التي تحتاج بحق على شيء من التخفيض. ومما يدعو إلى القلق أن تنفيذ المبادرة يتسم بالبطء الشديد. فقد مضت سنتان منذ إطلاق المبادرة، ومع ذلك لم يستفد سوى بلد واحد، هو أوغندا، من تخفيف للمديونية بالمعنى الصحيح. ويمكن إرجاع بطء عملية التنفيذ إلى عاملين هما: نقص التمويل الملائم وتعقد العملية ذاتها. ومن أجل الإسراع في تنفيذ المبادرة وتمكين كافة البلدان المؤهلة من المشاركة فيها بحلول عام ٢٠٠٠، كما تنص على ذلك ولاية موريشيوس، ربما سيلزم تبسيط تحليل القدرة على تحمل الدين والعمل على إشراك البلدان المدينة إشراكا كاملا في تحديد معايير تلك القدرة، وتقليص فترة التنفيذ بالنسبة لفرادى البلدان، وتعبئة قدر كاف من التمويل عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضمان زيادة مساهمات الجهات المانحة الثنائية في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فضلا عن النظر في اتخاذ إجراءات أكثر جرأة بالنسبة للبلدان الأشد فقرا من بين مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، منها تحويل كافة الديون الثنائية الرسمية المتبقية إلى منح وشطب كل الديون المتبقية إن كان ثمة ما يسوغ ذلك.

١١ - واختتم قائلا إن تكرار حصول الأزمات المالية في البلدان النامية يشكل أيضا مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وقال إنه مع عدم وجود مراقبة أكبر لتدفقات رؤوس الأموال، من المرجح أن تتكرر الأزمات المالية باطراد

وتشتد حدتها ويتسع نطاقها. أما استراتيجيات الإفراج التي يجري اللجوء إليها كلما وقعت أزمة فقد أصبحت بازدياد محط جدل: فهي تحمي الدائنين من تحمل مسؤولية القرارات غير الصائبة، وتضع العبء كله على المدينين، كما تنحو إلى تشجيع ممارسات الإقراض المتهورة من قبل دوائر الإقراض الدولية، وتتطلب مبالغ تمويل ضخمة تبلغ حدود الشك في مقبوليتها السياسية. ومن بين الطرق القمينة بمنع تحول أزمات السيولة إلى حالات من الإفلاس الواسع النطاق، الرجوع إلى مبادئ إعادة الهيكلة المنهجية للمديونية التي صيغت في ضوء مبادئ الفصل ١١ من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة منها المبدأ المتعلق بـ "التوقف الأوتوماتيكي التام". كما أن تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٩٨ يتضمن مقترحا مفاده أن أي بلد يواجه هجوما على عملته ينبغي أن يكون له الحق في فرض التوقف التام. وهذه الآلية ينبغي أن تضاف إلى القواعد والشروط التي تخضع لها العقود المالية الدولية. وذلك من أجل تعزيز حسن تقييم الأخطار، والاستغناء عن التصرفات غير المسؤولة، وخفض تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الأسواق الناشئة بغرض المضاربة. كما أن من شأنها أن تفضي إلى التخلص من ضرورة تقديم مساعدات للافراج واسعة النطاق، وهو نهج يمكن أن يعود بالفائدة على المقرضين والمقترضين على حد سواء فضلا عن أنه يعزز الاستقرار المالي.

١٢ - **السيد هدايت** (إندونيسيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأزمة المالية التي أصابت آسيا عام ١٩٩٧ وما زالت تنتشر في أرجاء العالم أضفت طابعا من الاستعجال على عمل اللجنة. ففيما يتعلق بتقلبات التدفقات المالية، قال إنه بينما ازداد مقدار هذه التدفقات إلى البلدان النامية من ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد عن ٢٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦، فإنها تتكون في مجملها تقريبا من رأس المال الخاص وتتركز في عدد محدود من البلدان النامية. ومن جهة أخرى، أصبح معظم البلدان النامية أكثر اعتمادا على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشهد تدنيا حادا ومستمرا. وعلاوة على ذلك، فإن جزءا كبيرا من رأس المال الخاص يهدف إلى المضاربة، كما أن العديد من البلدان النامية التي استفادت من هذه التدفقات وجدت أن نموها الاقتصادي الذي حققته بصعوبة قد انهار تقريبا بين عشية وضحاها.

١٣ - وأضاف قائلا إن تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية وبرامج التكيف في البلدان المتضررة كان أكبر بكثير من المتوقع. فبالنسبة للبلدان التي تضررت مباشرة بالأزمة، يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي من حيث الأرقام المطلقة سنة ١٩٩٨. وتشهد بلدان أخرى عديدة حالات بطء اقتصادي شديد، بينما اندفعت بلدان أخرى بالفعل في أزمة وكساد اقتصاديين حادين. وقال إن أعدادا كبيرة من الناس في أفقر البلدان النامية وأكثرها ضعفا أصبحوا يعانون من الفقر المدقع، مما أثقل كاهل النسيج السياسي والاجتماعي.

١٤ - واستطرد قائلا إن الأزمة الآسيوية تُبين بوضوح أنه ما من أحد يستطيع أن يتيقن من صحة اقتصاد قومي ما وقدرته على الثبات في وجه تدفقات رأس المال المتقلبة وقصيرة الأجل، التي تحكمها الميول النفسية بدلا من أن تحكمها الوقائع الأساسية. وقال إن هذه الأزمة تدل على أن مضمار الاقتصاد العالمي، الذي يجب أن تتنافس عليه كافة البلدان، كبيرها وصغيرها، والمتقدمة النمو منها والنامية، ليس مضمارا مستويا. كما أنها تدل على انعدام السبل المناسبة للتنبؤ بأزمة من الأزمات، واحتواء نطاقها، والتخفيف من تكاليفها الاجتماعية ومنع انتشارها. ولهذا فإن من الجوهري استحداث هياكل جديدة، منها نظام للإنذار المبكر وآلية مراقبة تتسم بالكفاية. وقال إن من المهم في هذا السياق استكشاف مقترحات عديدة قدمت، منها مقترح فريق الـ ٢٤ الحكومي الدولي

المعني بالشؤون المالية الدولية بشأن تشكيل فرقة عمل من البلدان النامية والمتقدمة النمو بغية وضع آلية أكثر فاعلية لمراقبة التدفقات المالية والرأسمالية الدولية، فضلا عن تحسين نُظم المعلومات القومية. وقال إنه ينبغي إلغاء تدابير معينة، كاتخاذ إجراءات من جانب واحد، أحادية الجانب وتطبيق التشريعات الداخلية خارج الولاية الوطنية، كما ينبغي الطلب إلى كافة البلدان أن تمتنع عن هذه الممارسات.

١٥ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بالدور الأساسي الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين الحصول على ضمانات بأن عملية تحرير حسابات رأس المال تسير بصورة منتظمة ومرنة، وذلك لتمكين البلدان الأعضاء من تكييف هذه العملية مع الظروف الخاصة بكل منها. كما تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة المناقشات بشأن فكرة إحداث إطار عمل للمراقبة والتنظيم يُعنى بتدفقات رأس المال قصيرة الأمد والاتجار بالعملات.

١٦ - وأضاف قائلا إن الديون الخارجية تمثل أحد القيود الأكثر استمرارا وإضعافا بالنسبة للموارد المالية المتاحة للتنمية. وقد تزايدت هذه الديون بمقدار ٧٦ بليون دولار لتبلغ ٢,٢ تريليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٧ في أفقر بلدان العالم. ويجدر بالملاحظة أنه حتى قبل أن تنتشر الأزمة المالية على نطاق واسع، لم تتمكن الحكومات من خدمة ديونها. وقام المجتمع الدولي بصياغة استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة بمشاركة الجمعية العامة، وحقق تقدما هاما داخل إطار نادي باريس، وخصوصا من خلال اعتماد تدابير لتخفيف الديون على أساس شروط نابولي لعام ١٩٩٤، ومنذ عهد أقرب، من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي شرعت بها مؤسسات بريتون وودز سنة ١٩٩٦. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تُقدر كذلك الجهود التي تبذلها سلطات الكومنولث للمضي قدما في تنفيذ هذه المبادرة وتؤكد من جديد على الأهمية التي تكتسيها ولاية موريشيوس المتعلقة بالحاجة إلى تبسيط مفهوم قابلية تحمل الديون.

١٧ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من هذه التطورات، ما زالت المديونية الخارجية تمثل قيدا بالنسبة للتنمية وتستنفد بصورة مفرطة التمويل الذي تقدمه الحكومة لخدمات أساسية كالرعاية الصحية والتعليم. ونتيجة للعولمة والأزمة المالية الآخذة في الانتشار، أضيف بعد جديد للمديونية اشتمل على مشكلات تتعلق بالسيولة. وهكذا فإن أي حل يتسم بالفعالية والاستمرار والتوجه نحو التنمية يجب أن يركز على ناحيتين أساسيتين؛ أولاهما زيادة تعزيز إجراءات تخفيف الديون وخفض الديون لتمكين البلدان المدينة من الخروج من عملية إعادة الجدولة التي لا تنتهي وتحقيق التنمية المستدامة؛ وثانيهما ضمان وجود اقتصاد عالمي مستقر وبيئة اقتصادية خارجية مؤاتية تشمل الوصول إلى الموارد المالية، والأسواق والتكنولوجيا وإلى أسعار محسَّنة للسلع الأساسية وشروط محسَّنة للتجارة، كما تشمل تثبيت أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

١٨ - واستطرد قائلا إن من المهم ملاحظة التوجهات الجديدة فيما يتصل باستراتيجيات التخلص من الديون. ففي عام ١٩٩٧، كان ثمة انخفاض ملحوظ في عدد الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس لأن بلدانا عديدة اجتازت عملية إعادة الجدولة. لكن هذا لا يعني، لسوء الحظ، أن ما تبقى من الديون الخارجية على البلدان النامية أوشك أن يجد حلا أو أنه تم التحكم بمشاكل السيولة. وقال إنه لا بد من أن نلاحظ عن كثب أداء البلدان التي تخلصت من ديونها مؤخرا كي نتبين ما إذا كانت مستعدة فعلا للتعامل مع الحقائق الجديدة. وللسبب نفسه، من

المهم أن يُنظر عن كثب إلى النهج الحالية كالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة تتقدم ببطء شديد. ومن الضروري معالجة الطابع المعقد لهذه العملية، وانعدام التمويل المناسب، وإمكانية تقصير الفترة الفاصلة بين اتخاذ القرار وتحقيق الهدف. وفي هذا السياق، دعمت مجموعة الـ ٧٧ والصين المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددها تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا، بما في ذلك تحويل ما تبقى على أفقر البلدان الأفريقية من الديون الثنائية الرسمية إلى هبات.

١٩ - وأضاف يقول إنه فيما يتعلق بالرد الدولي على الأزمة المالية الآسيوية، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن النهج الذي اتخذه النظام النقدي والمالي الدولي ينطوي على اشتراطات مفرطة في عددها ومراقبة مفرطة في شدتها على الشؤون الداخلية للبلدان المدينة. بل إن شكوكا تساورها بشأن قدرة المؤسسات الدولية على حشد التمويل الخاص بحالات الطوارئ، الذي ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من آلية دولية لإدارة الأزمات. وثمة أيضا حاجة إلى التصدي للخطر المعنوي والنظر بجدية، في هذا الصدد، في الجهود الواجب بذلها لتحقيق تقاسم عادل لتكاليف عملية تحقيق الاستقرار، بما في ذلك إمكانية استحداث إجراءات للإفلاس وآلية للإقراض كملاذ أخير للبلدان التي عليها متأخرات، وذلك بمشاركة من القطاع الخاص.

٢٠ - وقال موجزا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترغب في أن تشهد تحسنا حقيقيا في الاستراتيجية الدولية الهادفة إلى تقليص مجمل الديون وخدمتها إلى مستويات تُمكّن البلدان المدينة من استئناف التنمية على أسس متينة. ومن شأن ذلك أن ينطوي على اعتماد نهج متكامل يشمل الديون المتعددة الأطراف والثنائية والديون التجارية. وينبغي أن تقدم مساهمات البلدان الدائنة المتقدمة النمو على أساس توفير موارد إضافية لكي لا تحول أموال التنمية الضئيلة إلى وسيلة لتخفيف الديون.

٢١ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام لا يذكر قضية توليها مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبرى: هي الحاجة إلى شبكات السلامة الاجتماعية لصالح الفئات الضعيفة التي تأثرت سلبا أكثر من غيرها من جراء تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة. ولمعالجة هذه الجوانب والجوانب الأخرى ذات الأهمية فيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية وأزمة الديون الخارجية، لا بد من النظر بجدية في مقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن عقد مؤتمر يعنى بموضوع التمويل من أجل التنمية.

٢٢ - **السيد غلانزر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، والبلد المرتبط قبرص، وآيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ضمن المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فأشار أولا إلى النقل الصافي للموارد وعواقب الأزمة المالية الآسيوية في البلدان المتلقية في مختلف المناطق.

٢٣ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي على وعي بأن التدفقات المالية الخاصة لوحدها لن تشفي العالم من أمراضه، لكنه يرى أنه ينبغي دعم التركيز المستجد الذي توجهه أموال القطاع الخاص إلى التنمية البشرية المستدامة. وقال إن اختبارا دقيقا لنمط التدفقات يكشف عن الظروف الاقتصادية الأساسية التي يجب معالجتها بهدف تحسين سبل حصول البلدان على رأس المال الخاص. ومن الضروري، في هذا الصدد، استخدام المساعدة

الإنمائية الرسمية على نحو أكثر فاعلية وتنفيذ إصلاحات تقوم على تحقيق تكامل أكبر بين المعونة المالية والمساعدة التقنية. وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال قلقا إزاء تدني المساعدة الإنمائية الرسمية، وخصوصا تناقص الهبات التي تُمنح للوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتعزيز التنمية على الصعيد العالمي كهدف سياسي مركزي، وبتوفير موارد كبيرة بهدف التصدي لتحديات التنمية وتحقيق تقدم يمكن قياسه فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وقال إنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف المتفق عليه والمتمثل في المساهمة بمقدار ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. كما أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية لتحسين ورصد جودة المعونة وفاعليتها، بما في ذلك تطوير النهج الشاملة لقطاعات في مجال البرمجة والتنسيق.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى، فيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، أن من الصالح العام إيجاد شراكة على أساس أوسع لخدمة التنمية يستند إلى توافق الآراء الذي تحقق مؤخرا في مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة وإلى الالتزامات التي تعهدت بها البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وإن محاربة الفقر يجب أن توضع في صميم هذه الجهود لتكون بمثابة مبدأ يوحد الجهود الإنمائية الدولية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن التكامل المالي العالمي ساعد على حدوث توسع ضخم في تدفقات رأس المال الخاص إلى بعض البلدان النامية، إلا أنه وضع تحديات جمة في وجه النظم المالية والمصرفية الوطنية من حيث الإبقاء على دوام هذه التدفقات. وبصورة خاصة، يستتبع تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل مخاطر كبيرة بالنسبة للاقتصادات السوقية الناشئة. فقد بيَّن الاضطراب المالي الأخير أنه يجب على البلدان أن تظل باستمرار يقظة إزاء كافة الضوابط الاقتصادية والمالية والمؤسساتية بهدف التحوط من تقلبات الأسواق الأخرى ومن آثار العدوى، وأن كل بلد هو في حاجة لا إلى مبادئ أساسية سليمة للاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضا إلى نظام مالي ومصرفي متين له ما يكفي من آليات الإشراف والتنظيم والشفافية والإدارة المحكمة. كما يجب على ردود السياسة العامة في هذا المجال أن تُعالج البعد الاجتماعي للأزمات والحاجة إلى توفير دعم متواصل للبلدان النامية الفقيرة لمساعدتها على تحسين قدراتها المؤسساتية والإدارية كي تتصدى بفاعلية لهذه التحديات.

٢٧ - واسترسل قائلا إن الأحداث الأخيرة كشفت كذلك عن نقاط ضعف خطيرة في عمل النظام المالي الدولي وفي ممارسات الاقراض لدى المستثمرين من القطاع الخاص. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يُرحب بالتدابير التي اقترحتها اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي بهدف جعل مراقبة الصندوق أكثر فاعلية، وتعزيز الشفافية ونشر أفضل الممارسات لتعزيز التنظيم والإشراف المصرفيين على الصعيد الوطني، وإشراك القطاع الخاص في الجهود الهادفة إلى منع حدوث أزمات مالية وإلى إيجاد حلول لها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يكرر دعوة اللجنة المؤقتة إلى اعتماد التدابير العملية المناسبة فورا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة زيادة الحصص التي أقرها مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في أوائل عام ١٩٩٨، وترتيبات الاقتراض الجديدة. وقال إن إطلاق عملة اليورو سيمثل إسهاما كبيرا في استقرار النظام النقدي الدولي.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يُقر بأن ما تبقى من الديون الخارجية يظل حاجزا كبيرا في وجه تحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية الفقيرة وبأنه يجب السعي لإيجاد حلول تحول دون توازن ثقل خدمة الدين مع مزايا الإصلاحات في هذه البلدان والعمل على ضمان وصولها إلى الأسواق المالية. وتشمل المبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان المثقلة بالديون إجراءات تخفيف الديون الهامة التي تمنحها الجهات المقرضة الثنائية في إطار نادي باريس. فقد استفاد مؤخرا ولأول مرة بلدان اثنان، أعلن عن أهليتيهما للإفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من تنفيذ شروط ليون القاضية بخفض الدين بمقدار ٨٠ في المائة في سياق المساعدة العامة التي تمنحها الدوائر المالية العالمية لهذه البلدان. وقال إن الاتحاد الأوروبي يُرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ هذه المبادرة ويدعم توسيعها بصورة سريعة وحاسمة لتشمل مزيدا من البلدان. وينبغي للاتحاد الأوروبي بدوره أن يتخذ التدابير الضرورية المرتبطة بالسياسة العامة للدخول في هذه العملية بحيث يمكن لكافة الدول المؤهلة أن تشملها هذه العملية بحلول عام ٢٠٠٠. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد عزمه على المساهمة بصورة فاعلة وبناءة في تخفيف ثقل الدين الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٩ - **السيد أموريم** (البرازيل): تكلم أيضا باسم الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والأعضاء المنتسبين، فقال إن الأزمة التي تزداد سوءا في الأسواق المالية العالمية تهدد بتدني الأنشطة الاقتصادية العالمية والعمالة على نحو خطير. وأضاف أن الطبيعة الشاملة لهذه الأزمة وتعقدها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة تؤكد على أهمية إقامة حوار حكومي دولي وتعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومن الضروري تصحيح الخلل بين الترابط المالي والفعالية المحدودة للآليات الحالية لإقامة الحوار وإجراء التنسيق فضلا عن تعزيز تعددية الأطراف كمصدر من مصادر دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية بغية إنشاء بيئة اقتصادية أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والأعضاء المنتسبين فيها تعتبر أن هذه الفترة حرجة وتتطلب اعتماد تدابير لمنع الأزمات وإدارتها بشكل فوري. ولذلك ينبغي إعادة النظر في صيغ سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية التي وضعتها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وفي بنية النظام المالي الدولي. وقال إن زعماء بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ما زالوا يؤكدون منذ فترة من الزمن على الحاجة إلى تعزيز التعاون الوثيق بين السلطات المالية على الصعيد العالمي، وإجراء تنسيق أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي للبلدان التي لها أكبر تأثير على الشؤون المالية الدولية، والإشراف الملائم على الوكلاء في الأسواق المالية الدولية، وتحقيق الاستقرار في العملات التي كانت موضعا للمضاربة. وأعرب، لذلك، عن ترحيبه بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا زعماء فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، من بين دول أخرى، والمناقشة الصريحة لهذه المواضيع في مجموعة الـ ٢٢. وينبغي أن تتمثل المهمة الرئيسية في التركيز على التخفيف من وطأة الأزمة، وهي مهمة تستلزم تعزيز مؤسسات بريتون وودز. واستدرك قائلا إن من الضروري أيضا مواصلة تعزيز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية وأن تقدم الأمم المتحدة إسهاما رئيسيا في هذه الجهود.

٣١ - ومضى يقول إن وزراء المالية في البلدان النامية أكدوا على الحاجة إلى تعزيز الإشراف المنسق على القطاع المالي في البلدان التي تقدم رأس المال وتلك التي تحصل عليه على حد سواء، وتعزيز الإشراف على

المؤسسات المالية للقطاع الخاص التي تعمل في مجال العقود الرأسمالية عبر الحدود. وينبغي أن يكون الحوار بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية صريحا وشفافا، وينبغي أن يستند إلى الثقة والاحترام بالنسبة لموثوقية المعلومات التي تقدمها الحكومات. وقال إن الوزراء شددوا أيضا على الحاجة إلى مواصلة تحرير حسابات رؤوس الأموال بحذر، والمحافظة على إمكانية اعتماد تدابير ملائمة لمراقبة أنشطة المضاربة في أسواق العملات وأسواق الأوراق المالية. أما فيما يتعلق ببنية النظام المالي الدولي الجديدة، فمن الضروري تعزيز قدرة المؤسسات الدولية في مجال منع الأزمات التي تحدث بسبب تحركات رأس المال وإدارة تلك الأزمات، وتعزيز التوزيع العادل لتكاليف هذا الاستقرار بين الحكومات والقطاع الخاص، وتعزيز الآليات التي ترمي إلى حماية القطاعات الضعيفة، وكفالة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عمليات صنع القرار.

٣٢ - وأضاف أن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تدرك الفوائد التي تتحقق من تكامل الأسواق العالمية والدور الرئيسي لتدفقات رأس المال في تعزيز التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ففي عام ١٩٧٧، حصلت هذه البلدان على قرابة ٢٠ بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأمل في الحصول على ما يقرب من ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨. واسترسل يقول إن برامج الخصخصة كانت عنصرا حاسما في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الطويلة الأجل. وفي أواخر عام ١٩٧٧، بدأت البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تشعر بآثار الأزمة المالية السريعة الانتقال، فاعتمدت كل حسب ظروفها الفردية، تدابير تصحيحية قاسية لتفادي المزيد من العواقب الضارة. وقال إن الوزراء أكدوا بقوة، في هذا السياق، عزمهم على الحفاظ على السياسات الاقتصادية السليمة والمضي في مشروعهم التكاملي.

٣٣ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢، الذي قررت فيه الجمعية إقامة عملية حكومية دولية للنظر في موضوع تمويل التنمية، ينبغي تركيز الاهتمام الآن على تحديد برنامج عمل موضوعي يشمل القضايا الرئيسية التي يجب النظر فيها، وهي المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز بيئة وطنية ودولية تفضي إلى التنمية، ودور التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف والأسواق المفتوحة كمصدر لموارد التنمية، وتنظيم تدفقات رأس المال، وتعزيز القدرة المؤسسية للتعامل مع حالات الأزمات. وأخيرا، ينبغي أن تخضع مداولات الفريق العامل إلى نظام المشاركة في الرئاسة مع اشتراك بلدان الشمال والجنوب، للتأكيد على تقاسم المسؤولية عن هذه العملية.

٣٤ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش تدعم البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧. وأضاف أن الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة ما زالت تناقش موضوع النمو والتنمية. وقد اعتمدت إعلانات بشأن التعاون الدولي، وحددت معالم الاستراتيجيات الإنمائية الدولية لأربعة عقود متتالية، ودعت إلى تنفيذ الالتزامات والسياسات التي تم الاتفاق عليها، إلا أن الهدف ما زال بعيدا. وأضاف أن الكثير من تاريخ التعاون في مجال التنمية كان نتيجة أولويات سياسية ولم يكن نابعا من روح الشراكة الحقيقية. واستدرك قائلا إنه مع انتهاء الحرب الباردة، لا ينبغي اعتبار هذه الأولويات عوائق.

٣٥ - وأضاف قائلا إن التمويل من أجل التنمية هو أكثر من مجرد تحويل للموارد أحادي الاتجاه لأهداف سياسية. بل هو استثمار في تقدم البشرية المشترك. ولا يمكن تحقيق الازدهار العالمي من خلال عملية العولمة

التي أفادت البلدان المتطورة بشكل رئيسي. أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر ضعفا، فإن أسبقية الاستثمار ضرورية لبناء القدرات اللازمة لجني الفوائد من العولمة. ولا يمكن لقوى السوق وحدها أن تحقق النتائج المرجوة.

٣٦ - واسترسل يقول إن تقرير الأمين العام (A/53/228) يقدم صورة كئيبة عن المساعدة الإنمائية الرسمية. فتدفقات المعونة ما زالت تنضب وأصبح من الضروري عكس هذا الاتجاه. وبغية الإعداد للنظر في موضوع تمويل التنمية على مستوى رفيع، لا بد من التركيز على عدد من العناصر الأساسية: إذ ينبغي للدول أن تبدأ بحشد الموارد المحلية، وتستعرض تخصيص النفقات الوطنية وأولوياتها المالية، وتدرس القطاع الخاص، وتعيد النظر في هياكلها القانونية والإدارية بالنسبة للنمو السريع. ومضى يقول إن العديد من البلدان، وخاصة الأكثر ضعفا، لا تملك القدرة في البداية على توليد الموارد المحلية اللازمة، وستحتاج إلى تدفق متزايد من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والتمويل المتعدد الأطراف. ويجب البحث عن مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل واستكشاف إمكانيات الحصول على مصادر ميسرة لرؤوس الأموال من خلال آليات مؤسسية من قبيل الضريبة على الكربون والاتفاقات المتعلقة باستغلال المشاعات العالمية والعمل بصيغة ما لضريبة توبن على تحركات رؤوس الأموال ذات العلاقة بالمضاربة.

٣٧ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التمويل من أجل التنمية وبنية آليات التمويل موضوعان مترابطان على نحو وثيق إلا أنهما مختلفان. وعندما تنظر اللجنة في موضوع التمويل من أجل التنمية، لا يطلب منها أيضا البت في البنية التي يتعين إنشاؤها لتوجيه ذلك التمويل. وأضاف أن وفده قرأ بعناية تقرير الأمين العام المتعلق بالتدفقات المالية العالمية، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/١٨٠. غير أن التقرير صيغ كاقتراح لا كتحليل. ويبدو أنه يقترح بنية مالية جديدة، ويشتمل على وصفات من أجل نظام للقطع الأجنبي، وإعادة هيكلة الديون وصناديق لتحقيق الاستقرار في مجال السلع. وقال إن وفد بلده يتساءل عن اللهجة الأمرية للتقرير.

٣٨ - ومضى يقول إنه ليس من الواضح كيف أصبح الاجتماع الذي عقدته الأمانة العامة في تموز/يوليه عنصرا هيكليا للتقرير. فعندما عقد ذلك الاجتماع، لاحظ وفد بلده أنه تصادف مع انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن العديد من الوفود لم تتمكن من حضور كلا الاجتماعين. وردت الأمانة العامة بأنه لم يكن اجتماعا حكوميا دوليا بل كان يخص بشكل أساسي موظفي الأمانة العامة. إلا أن ذلك الاجتماع اعتبر في التقرير كدليل عن التقدم "نحو توافق جديد في الآراء". واستنادا إلى الممارسة المتبعة، فإن التوصل إلى توافق في الآراء يتم في الهيئات الحكومية الدولية، التي تعتمد قرارات أو تتخذ مقررات بتوافق الآراء. وقال إنه في حين أن وفد بلده يؤيد بقوة دور الجمعية العامة في تعزيز إجراء حوار واسع بشأن هذه المواضيع ومواضيع أخرى، فإنه يعتقد، في تلك الحالة بالذات، أن نتائج الاجتماع لم تشكل توافقا في الآراء.

٣٩ - كما تساءل عن مشاركة مؤسسات بريتون وودز في ذلك الاجتماع وفي صياغة المقترحات، نظرا لأن ذلك كان جزءا من الولاية التي حددها القرار. علاوة على ذلك، فإن الآلية التي اقترحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لإعادة التفاوض على الديون في حالات حدوث أزمات في السيولة قد أشير إليها في التقرير على أنها اقتراح تم اعتماده، في حين لم تجر أبدا المناقشة التي لا بد من إجرائها في منتدى حكومي دولي.

٤٠ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/53/398) تفسر عبارة "توافق في الآراء" بأنها تستخدم في سياق ما كان يُعرف "بتوافق واشنطن"، لا بمعنى توافق الآراء بين الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن الرؤية العامة لأهل الخبرة هي أن ما وصف بتوافق واشنطن يجب أن يجري توسيعه بحيث يشمل مجالات أخرى، ويحاول التقرير تحديد أي المجالات الأخرى تعطي معنى أوسع لتوافق الآراء بشأن ما يشكل سياسة ملائمة في ذلك المجال.

٤١ - وقال إنه فيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بإعادة هيكلة الدين، تشير الفقرة ٤٦ من التقرير بوضوح إلى أن الخبراء يحبذونها بقوة، غير أنه لم يأت ذكر على اتفاق. بل إن الحاشية ٢٧ ذكرت أنه كان اقتراحا قدمته مجموعة العشرة. والوثيقة هي ثمرة مشاورات واسعة وضمت حواشي كثيرة تشير إلى المصادر التي تمت استشارتها. وقال إن الغرض من الوثيقة هو تزويد اللجنة الثانية بملخص موجز عن الآراء السائدة لمساعدتها في عملها؛ وللجنة، بعد ذلك، أن تتخذ القرارات وتصوغ النتائج التي تراها مناسبة.

٤٢ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن التنمية تتطلب استثمارات في مجالات مختلفة، لكنها تتطلب قبل كل شيء استثمارات في البشر وصحتهم وتعليمهم. وبالنسبة لكثير من البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا، تكمن الصعوبة الرئيسية في وجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الافتقار إلى الموارد المالية. وفي حين أن بعض البلدان تمكنت من اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص لدعم تنميتها، فإن أقل البلدان نموا لم تتلق سوى مقادير محدودة جدا من رأس المال الخاص مع تحملها، في الوقت ذاته، أعباء الديون الثقيلة.

٤٣ - وأضاف يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نموا. لذلك فإن مما يؤسف له أن معظم البلدان الصناعية تتخلف باطرد عن الوصول إلى الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وبغية قلب هذا الاتجاه، لا بد من إظهار الدليل للحكومات المانحة على أن المساعدة الإنمائية مثمرة: فهي تؤدي إلى تحسينات ملموسة بالنسبة للفقراء ولا يجري إزهاقها بالتعقيدات البيروقراطية أو بالممارسات غير الملائمة أو بسوء الإدارة.

٤٤ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لإقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقال إنه ينبغي أن تقوم هذه الشراكة على أساس الحكم الجيد وتنفيذ سياسات موجهة نحو النتائج في البلدان النامية والتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو بالوصول إلى هدف ٠,٧ في المائة في غضون إطار زمني متفق عليه. وقال إن النرويج وصلت إلى ذلك الهدف منذ فترة طويلة وتخطط لزيادة مساعدتها بحيث تصل إلى ١ في المائة. ورغم أن النرويج ستواصل بذل الجهود لمقاومة الاتجاه نحو الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد أكدت مرارا أن هذه المساعدة لا يمكن أن تعتمد على مجموعة صغيرة من الجهات المانحة، في حين أن معظم البلدان لا تسهم وفقا لقدرتها. ومع ذلك، فإن التجربة قد دلت على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي لنشل البلدان من الفقر. فاستثمارات رأس المال الخاص ذات أهمية أيضا. ويجب على حكومات البلدان المتلقية أن توجد البيئة السياسية والاقتصادية التي تجتذب هذه الاستثمارات.

٤٥ - ومضى يقول إن من الواضح أيضا أن اعتماد سياسات اقتصادية سليمة على المستوى الوطني لا يكفي لتحقيق نمو وتنمية مستدامين. فالمجتمع الدولي مسؤول عن إيجاد بيئة اقتصادية تساعد على التخفيف من عبء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المنتجة. وقال إنه يجب التخفيف من الجوانب السلبية للحالة الاقتصادية الراهنة إلى الحد الأقصى كما يجب التحكم بالإمكانيات الهائلة التي توفرها السوق العالمية.

٤٦ - وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي من أشد المبادرات إيجابية في مجال الخطط المتعددة الأطراف الرامية إلى التخفيف من عبء الديون، وحث جميع الأطراف على البناء على أساس هذه المبادرة وتحسينها. وقال إن النرويج مقتنعة بأن حجم الصعوبات الحالية يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لحل مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية، ولذلك شرعت في استراتيجية وطنية جديدة تشتمل، فضلا عن دعم الخطط المتعددة الأطراف القائمة فعلا وتعزيزها، على تدابير ثنائية للتخفيف من عبء الديون تنفذ بالإضافة إلى التخفيضات الممنوحة في إطار العمليات المتعددة الأطراف.

٤٧ - **السيد شارما** (الهند): أعرب عن التأييد للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧. وذكر أن العملية التي بدأت باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢ توفر فرصة تاريخية لتحليل المسائل المتصلة بتمويل التنمية. فقد أمر ذلك القرار بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية، يبدأ مداولاته في وقت لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تكون اختصاصات ذلك الفريق العامل، الذي يتعين عليه تحديد شكل ونطاق وجدول أعمال المداولات الحكومية الدولية، واسعة قدر الإمكان بحيث تضم كامل نطاق المسائل المتعلقة بموضوع تمويل التنمية، وأن تتمخض أعماله عن وضع نموذج جديد للشراكة من أجل التنمية.

٤٨ - ومضى يقول إن الأزمة في جنوب شرق آسيا، والانكماش في اليابان، والحالة في الاتحاد الروسي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية أبرزت عددا من المسائل التي تتعلق بالنظم أو بالمؤسسات. فوقع الأزمة، التي تزيد حدة في أرجاء المعمورة، أضعفت الثقة في استقرار النظام المالي الدولي وفي القدرة الجماعية على إدارة الأزمات. وقال إن المجتمع الدولي يحاول علاج تلك المشكلة من خلال إقامة بنية مالية أكثر ملاءمة، لا بد أن تتضمن عناصر مثل وضع شكل أفضل للتنظيم والإشراف على النظم المالية في جميع البلدان وفقا للمعايير المشتركة، ونشر أفضل للمعلومات، ووضوح أكبر ومراقبة أكثر فعالية.

٤٩ - ومضى يقول إن التكاليف البشرية والاجتماعية الهائلة لهذه الأزمة يجب ألا تغفل. وإن من السخرية أنه عندما تحقق توافق في الآراء بشأن أولويات التنمية الاجتماعية والبشرية، تضاءلت الموارد المخصصة للبلدان النامية. وإن الأمم المتحدة، بفضل ما تتمتع به من عضوية عالمية وولاية واسعة، هي المنتدى المثالي للبحث عن طرق وسبل إيجاد شبكات سلامة اجتماعية والنظر، في الوقت ذاته، في التدابير اللازمة لحفز النمو العالمي من جديد. كما يجب أن يُنظر في مسألة التجارة في ذلك السياق. وإن الحجة القائلة بأن على البلدان النامية أن تولد مواردها الذاتية من أجل التنمية تتجاهل حقيقة مفادها أن هذه البلدان تعتمد بصورة رئيسية على الوفورات التي تتولد محليا لتمويل التنمية وأنه، نظرا لوجود حالات من الظلم في هيكل النظام التجاري الدولي وعمله، هناك ثغرة ضخمة بين البلدان من حيث توافر الموارد.

٥٠ - وأضاف يقول إن من الضروري توسيع المناقشة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. فهناك عدة عوامل متضافرة، مثل كلال الجهات المانحة، والتقشف والتجميع الماليين، والشك في فعالية الدولة بوصفها محركا للتنمية، أسهمت في تقليص حجم المساعدة الإنمائية، سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف أو ما جاء منها في سياق الأنشطة التنفيذية. وفضلا عن ذلك، هناك نسبة متزايدة من المساعدة يجري تحويلها إلى البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية في المجال الاقتصادي. ومما زاد الحالة سوءا الاتجاه المتعاظم نحو استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية في التخفيف من عبء الديون أو تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية.

٥١ - ومضى قائلا إنه في وقت تضطر فيه البلدان باطراد إلى التطلع إلى الأسواق العالمية بحثا عن الموارد، هناك مطلب عاجل هو معالجة مسألة التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل، أو الاستثمار الأجنبي المباشر. فمما يدعو إلى القلق أن البلدان النامية لا تتلقى سوى ٣٠ في المائة من هذه التدفقات وأن هذه التدفقات، عندما تصل فعلا، لا تستعمل دوما لمعالجة أولويات التنمية. وتبعا لذلك، ينبغي تحليل طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه وتكوينه وشروطه وظروفه لكفالة أن تكون هذه العوامل متسقة مع التوافق الدولي الناشئ بشأن التنمية واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

٥٢ - واستأنف قائلا إن هناك مسألة أخرى تتعلق بالنظم والمؤسسات يجب أن يُنظر فيها، وهي العلاقة بين الأمم المتحدة وتمويل القطاع الخاص. فهناك، على وجه الخصوص، ضرورة لدراسة التدابير التي من شأنها تعزيز التدفقات، ووضع ترتيبات يضبطها المجتمع الدولي تتيح استعمال هذه الأموال بطريقة تنسجم مع الأولويات الدولية التي توضع من خلال الأمم المتحدة.

٥٣ - **السيد نووي بينو** (هندوراس): تكلم باسم البلدان الأعضاء في نظام التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى، فأيد البيان الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن بلدان أمريكا الوسطى تشعر ببالغ القلق إزاء العبء الذي تفرضه الديون وخدمة الديون على المنطقة. فذلك العبء يحد من قدرة هذه البلدان على متابعة وتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، وتحقيق الاستقرار، ويقيد قدرتها على التخفيف من التكلفة الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، وله أثر سلبي على خطط التنمية، لا سيما تلك التي تهدف إلى القضاء على الفقر وتلبية احتياجات قطاعات السكان الأكثر ضعفا.

٥٤ - ومضى يقول إن تعريض التنمية والنمو الاقتصادي لمنطقة واحدة للخطر يؤدي كذلك إلى تهديد النمو الاقتصادي الدولي، الذي ينبغي تحقيقه من خلال أمور منها إقامة علاقات تجارية مناسبة، واتباع الممارسات الحسنة في مجال التبادل التجاري، وتحقيق العدالة في فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. ولهذا الغرض، تشارك بلدان أمريكا الوسطى مشاركة تامة في أعمال الجمعية العامة وتسعى إلى تحقيق توافق دولي بشأن الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من المديونية. وقامت بلدان أمريكا الوسطى، من جانبها، ببذل جهود هائلة، تلقت بها دعما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، للالتزام بتحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي والمضي في برامج الإصلاح الاقتصادي المتوخى بوصف ذلك جزءا من الاستراتيجية الدولية لمساعدة البلدان المثقلة بالديون. ومع ذلك، فإن الدائنين لا يؤدون التزاماتهم بالسرعة المطلوبة.

٥٥ - واستطرد يقول إنه يجب الاعتراف بأن حالة الدين العامة قد تحسنت منذ أن بدأت الجمعية العامة بدراسة هذه المسألة في عام ١٩٨٦، غير أن الديون الخارجية ما زالت تحد من فرص النمو والتنمية في كثير من البلدان. وكما هو معروف، تـُعالج هذه الحالة على المستوى الدولي من خلال اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك آليات تمكن من التماس الموارد من تلك المؤسسات، وهي مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، وشروط نابولي، التي ينظر نادي باريس من خلالها في الوقت ذاته في طرق التخفيف من الديون الثنائية. ولكي تستطيع البلدان استعمال تلك الموارد، تضطر للعمل في نطاق ثوابت معينة، كالمعدل الراهن لخدمة الديون بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وأرباح الصادرات. وينبغي إعادة النظر في هذه المعايير للتأكد من أنها لن تصبح عقبة في وجه تنفيذ المبادرة. وقال إن هناك سؤالا يظهر، مثلا، بشأن ما إذا كانت فترة السنوات الست التي تتطلبها المبادرة فترة مفرطة، نظرا لأن البلدان تستطيع أن تدلل على التزامها بتنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة على مدى فترة أقصر بكثير. وقال إن بلدان أمريكا الوسطى تشاطر البلدان الأفريقية قلقها بشأن هذه النقطة. ومن المهم أيضا تحليل الأفكار الكامنة التي تستعمل لتحديد ما يـُطلق عليه اسم "القابلية للتنفيذ" فيما يتعلق بالديون، وما إذا كانت السلطات الوطنية تشارك فيها. وإن القلق الذي تشعر به بلدان أمريكا الوسطى هو أنه، على الرغم من الحاجة الماسة إلى توجيه الموارد إلى برامجها الاجتماعية، تـُطبق معايير بيروقراطية تؤخر على نحو مصطنع من التخفيف اللازم للديون.

٥٦ - واستأنف قائلا إن هناك مسألة أخرى يجب تحليلها هي ما إذا كانت برامج التكيف الهيكلي قد مكـّنت من حل المشاكل أو أنها، على العكس من ذلك، أدت إلى تفاقمها. فسياسات امتصاص التضخم، التي تنحو نحو إبطاء النمو من أجل تحقيق الاستقرار، هي موضوع دراسة عن كثب في البلدان ذات الدخل المتوسط، وينشأ عن ذلك تساؤل عما إذا كانت هذه السياسات تنطبق أيضا على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إنه، مع الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرز في مجال معالجة الديون الخارجية، هناك نتيجة لا مفر منها هي أن مشكلة الديون، بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان، ومن بينها بلدان في أمريكا الوسطى هما نيكاراغوا وهندوراس، ما زالت تشكل عقبة رئيسية في وجه الفرص المتاحة لها للنمو والمشاركة في عملية العولمة. ووفقا لذلك، ينبغي للجنة أن تواصل دراستها لهذه المسائل بغرض العثور على سبيل لاتفاق يفضي إلى إيجاد حلول فعالة.

٥٧ - **السيد عزيـّز** (تونس): أيـّد البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى مشكلة عدم الاستقرار المالي، وقال إن سياسات المعونات المقدمة من مؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة ليس بدواء عام لإنهاء التخلف وتعزيز النمو في بلدان الجنوب. وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره (A/53/389)، فإن السياسات القائمة على أساس توافق آراء واشنطن ليست كافية لوقف الانحدار الاقتصادي في شرق آسيا أو حماية البلدان البعيدة من العدوى. وقد أفسحت المعجزة الآسيوية الطريق للأزمة الآسيوية. وقدمت العاصفة التي ضربت اقتصادات جنوب شرق آسيا درسا في التواضع: فالتدابير التي وضعت من أجل أحد البلدان لا تنطبق بالضرورة على البلدان الأخرى. ولا يفضي التحول إلى القطاع الخاص على الدوام إلى تحقيق قدرة تنافسية أكبر، وتطوير آليات السوق، ونشر المعرفة الفنية والتكنولوجيات الجديدة.

٥٨ - وأضاف قائلا إنه في ضوء الأزمات الدورية للعقود الثلاثة الماضية، وضع صندوق النقد الدولي خططا ترمي إلى تجنب تعليق المدفوعات، ولكن مثل هذه التدابير لم تعالج السبب الجذري للأزمة حتى تحمي اقتصادات البلدان النامية من التنقلات غير المستقرة لرأس المال والتي ترمي إلى المضاربة. ولا يوفّر النظام الحالي للإدارة الاقتصادية العالمية آليات لتنظيم هذه العوامل، وترجع الأزمات المالية بصفة عامة إلى التحولات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالسياسات التي تتبعها البلدان الكبرى من جانب واحد.

٥٩ - واسترسل قائلا إن حكومته توافق على الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بحل مشكلة التدفقات المالية العالمية غير المستقرة. وقال إن حكومته تعتقد أن تحرير القطاع المالي لا ينبغي أن يذهب إلى حد مبدأ حرية العمل المطلقة، لأن الاستثمار المباشر الأجنبي يعتبر ذا أهمية خاصة للبلدان النامية، بالرغم من أنه ينبغي تكييفه مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلد المتلقي، وأنه ليس من السهل التمييز بين التدفقات غير المستقرة والاستثمار الطويل الأجل، الذي ينبغي تشجيعه. ومع ذلك، فإن نقص الآلية العالمية المناسبة لاستقرار التدفقات الرأسمالية يحبّذ فرض ضوابط لحماية اقتصادات البلدان النامية من عدم الاستقرار المالي الدولي.

٦٠ - واستطرد قائلا إن التقرير لا يلقي مع ذلك ضوءا على السياسات ذات الصلة للبلدان المتقدمة النمو أو على إصلاح النظام المالي الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراحات المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ قد بدت سليمة، لا سيما فيما يتعلق بالتطبيق على الصعيد الدولي للمبادئ التي تطبّقها الولايات المتحدة على الإفلاس على الصعيد الوطني؛ وإعلان مكابلة الديون، والذي يمكن أن يتيح للبلدان التي تتعرض لهجوم المضاربة اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الذعر من زعزعة استقرار اقتصاداتها؛ والحاجة إلى تقديم دعم حاسم لصندوق النقد الدولي خلال المكابلة والمفاوضات بشأن خطة إعادة تنظيم الديون، وهي مرحلة لن تؤخذ فيها مصالح البلد المدين في الحسبان.

٦١ - ومضى قائلا إنه نظرا لأن الأزمة في جنوب شرق آسيا لم تكن مشكلة جديدة ومنعزلة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إصلاح النظام وينبغي أن ينظر في إمكانية إنشاء هيئة جديدة تمثل فيها البلدان النامية على قدم المساواة. وقد تتحمل مثل هذه المؤسسة مسؤوليات أوسع نطاقا وأكثر تحديدا من تلك التي يتحملها صندوق النقد الدولي، حتى يمكنها أن تعالج القضايا المصرفية، وتنقلات وتنظيم رأس المال، وسوق الأوراق المالية، وإدارة قطاع الأعمال، ونشر المعلومات عن الحالة الاقتصادية للدولة والشركات المتعددة الجنسيات.

٦٢ - **السيدة كردوس** (بنما): تحدثت بالنيابة عن مجموعة ريو، فقالت إن الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية بالنسبة لمنطقة مجموعة ريو والتي بدأت خلال السنة الماضية قد انطوت على انخفاض بنسبة اثنين في المائة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في الواردات والصادرات، لا سيما منتجات المواد الخام ونصف المصنعة، وزيادة في عجز الحساب الجاري، وفي بعض الحالات، انخفاض في الاحتياطيات الدولية. وفي اجتماعهم الأخير في بنما، أعرب رؤساء دول وحكومات بلدان مجموعة ريو عن قلقهم لاحتمال استمرار الأزمة في أن تسوء إلى حد الكساد العالمي وحثوا الهيئات المالية على الاشتراك بصورة أكثر فعالية في البحث عن حل للأزمة المالية الدولية.

٦٣ - واستطردت قائلة إنه ينبغي أن تبقى الأمم المتحدة المحفل المناسب لمناقشة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تركّز بصفة خاصة على التكامل المالي العالمي ومخاطره على اقتصادات البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالتنقلات الضخمة القصيرة الأجل للأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة. ويلزم أيضا معالجة المشكلة الحرجة المتمثلة في تعرض فعالية النظام المالي الدولي للخطر حاليا في البلدان النامية، بالرغم من الاحتمالات المشجعة التي يبدو أنه يتيحها. واجتذبت مراكز الجاذبية لمعظم البلدان المتقدمة النمو الاستثمار والتمويل من مختلف المصادر. وكان من الضروري منع هذه الاختلالات من أن تسوء وكفالة عدم تزايد الظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. ويتعيَّن العمل على أن تستجيب التدفقات الاستثمارية لاحتياجات البلدان النامية. وستنطوي هذه المهمة على موازنة المصالح واعتماد منظور تاريخي، وهو ما يعتبر واجبا أساسيا للأمم المتحدة، بينما يقع عبء العمل المتسم بطبيعة تقنية أكبر على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن البيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أقر بالحاجة إلى ترابط أكبر بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي وتسيير النظام التجاري والمالي الدولي. وبغية تحقيق هذا التنسيق، يتعيَّن أن يكون هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

٦٤ - واسترسلت قائلة إن الاتجاه نحو التدني في المساعدة الإنمائية الرسمية وتكرار فرض شروط ذات طبيعة اقتصادية ومالية أو سياسية أو قانونية أو إنسانية بصورة متزايدة قد أجبر بلدانا نامية عديدة إلى اللجوء إلى التدفقات الرأسمالية الخاصة، والتي تركزت في عدد صغير من البلدان ودللت على أنها غير مستقرة وعرضة للتقلب تبعا للأزمات. وينبغي أن يشكل اعتماد القرار ١٧٩/٥٢ بداية لعملية تشاور كبرى تؤدي إلى عقد مؤتمر بشأن تمويل التنمية في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١. وستشترك بلدان مجموعة ريو بنشاط في الفريق العامل الذي أنشئ لهذا الغرض.

٦٥ - ومضت قائلة إن العبء الثقيل للديون الخارجية على البلدان النامية والتكلفة المرتفعة لخدمة الديون يعتبران مصدر قلق لبلدان مجموعة ريو. وفي هذا الصدد، أعادت تأكيد الحاجة العاجلة إلى السعي لإيجاد شروط جديدة وأكثر مرونة للسداد بغية تحقيق خفض الديون واستكشاف صيغ جديدة تجعل في الإمكان تخفيف الشروط المفروضة على البلدان المدينة بطريقة لا تؤثر على البرامج الوطنية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي حين أن من الصحيح أن مشكلة الديون العامة الخارجية للبلدان النامية ليست على نفس النطاق والأبعاد كما كانت خلال أوائل الثمانينات، فإن العبء الذي يفرض وقت الأزمات يميل إلى تقييد قدرة الحكومات على تعزيز القدرة الاقتصادية على البقاء والحكم الديمقراطي.

٦٦ - **المونسنيور بانيكولام** (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن نيافة البابا يوحنا بولس الثاني قد تحدث كثيرا عن مشكلة الديون الدولية لأفقر البلدان وأشار إلى الحاجة العاجلة لإيجاد حل نهائي لها. وقد وجّه الكرسي الرسولي مؤخرا نداء آخر إلى جميع الزعماء في ميدان التمويل الدولي والتنمية الدولية لاتخاذ خطوات حاسمة حتى يمكن لأكبر عدد ممكن من البلدان النامية أن يحقق تخفيفا حقيقيا وملموسا لعبء الديون حتى عام ٢٠٠٠. وجرى إطلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لهذا الغرض، وينبغي نسبة الفضل الواجب إلى مروجيها. ويتعيَّن مع ذلك تطبيقها بسرعة ومرونة وفعالية أكبر. وفي نفس الوقت، تحتاج المبادرة إلى دعم أكبر

لا سيما من جانب أغنى البلدان. وكان من الضروري بالنسبة للبلدان الدائنة أن تفي بالتزاماتها وأن يسهم مزيد من البلدان في الآليات الطوعية مثل الصندوق الاستئماني لأفقر البلدان المثقلة بالديون.

٦٧ - وأضاف قائلا إن نتائج تخفيف عبء الديون ينبغي تقييمها في ضوء المساهمة في تخفيف حدة الفقر ووضع سياسات مستقرة ودائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع وجود مستويات المساعدة عند حدها الأدنى، هناك حاجة إلى توافق جديد في الآراء بشأن التعاون الإنمائي الدولي وإلى إجراء استعراض مستمر للأثر الاجتماعي لجميع برامج الإصلاح الاقتصادي. وينبغي للبلدان المدينة أن تحصل على مساعدة تقنية من أجل إصلاحاتها الهيكلية لكفالة عدم تحمّل أفقر قطاعات المجتمع لعبء غير متناسب، وينبغي الاضطلاع بالإصلاحات الضريبية بغية تحقيق عدالة أكبر بين المواطنين. وسيكون من قبيل التناقض لو تأثرت الأهداف الاجتماعية، لا سيما تلك المتصلة بالتعليم والرعاية الصحية، والتي تعتبر جوهرية للتنمية في الأجل الطويل، بتخفيضات الميزانية. والكرسي الرسولي يشعر أيضا بالقلق لأن التقدم الاجتماعي لبعض البلدان المدينة قد تراجع بسبب الحروب والحروب الأهلية المستمرة، وفي بعض الحالات، بسبب زيادة الإنفاق العسكري.

٦٨ - واسترسل قائلا إنه في ضوء الحالة الاقتصادية الخطيرة في مناطق عديدة، فإن هناك خطر من عدم الاهتمام العاجل باحتياجات أفقر البلدان. ويتعيّن تيسير إدماج أقل البلدان نموا في النظام الاقتصادي العالمي لصالح الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.